الاعراض بقوله او يكون عرضا يقوم بالجرم او يكون في جهة للجرم اوله
هو جهة اي وكذا الحصل المماثلة بكونه عرضا تعالى الله عن ذلك ثم فسر العرض بكونه
يقوم بالجرم لان من صفات نفسه ان يقوم بمحل ويستحيل قيامه بنفسه في الجملة
وقوله يقوم بالجرم جارية مجرى التفسير للعرض لانه صفة مخصصة وانما عبر بال
عرض دون الصفة لانه اخص منها فكل عرض صفة وليس كل صفة عرضا بدليل
صفات الباري سبحانه والعرض هو الذي تنتفي معه المماثلة وذلك ظاهر ويؤخذ
من كلامه ان الحوادث منحصرة في الاجرام والاعراض بخلاف الصفة فانها تكون
للقديم والحادث كما تقدمت الاشارة اليه ثم ذكر لوازم الجرمية بقوله او يكون في
جهة للجرم اوله هو جهة اي يستحيل عليه تعالى ان يكون في جهة للجرم لان
الجهات لا تصلح الا للجرمية وكذا كونه له جهة فان الجهات من عوارض الجسم
ففوق من عوارض خصوص الراس وتحت من عوارض عضو الرجل ويمين من عوارض
الايمن وشمال من عوارض الايسر وامام من عوارض عضو البطن وخلف من
عوارض عضو الظهر ومن استحال عليه ان يكون جرما استحال ان يتصف بهذه
الاعضاء ولوازمها فالله في الوسط وعندنا جرم ليس في جهة ولا له جهة وهو
كرة العالم وجرم ليس له جهة وهو في جهة لغيره وهو الحيوان الذي لا يعقل
وجرم في جهة وله هو جهة قوله او يتقيد بزمان او مكان اي وكذا يستحيل
عليه تعالى ان يتقيد بزمان او وجوده بان ذكر من الزمان والمكان لحدوث كل منهما
ووجوب القدم له فلا يتقيد بهما او باحدهما لان من هو حادث مثلها والمكان
من لوازم الجرم دون العرض كالجهة واما الزمان فمن لوازم الجرم والعرض معا قوله

او

عن الصفة والعرض
ليس ما عين و
خصوص في المعنى

٣٢

او يتصف انه العلية بالحوادث اي يستحيل ان يقتضي حدوثه في ذاته فلا
يتصف بقدرة حادثة او ارادة حادثة او علم حادث او الحركة والسكون او الاجتماع
او الافتراق او البياض والسواد ونحو ذلك من الاعراض اللازمة للاجرام قوله
او يتصف بالصغر او الكبر اي وكذا يستحيل عليه تعالى ان يتصف بالصغر والكبر
اذ لو اتصف بهما لكان جرما والتالي باطل بالمقدم مثله والملازمة منتظمة
ظاهرة اذ الصغر عبارة عما قلت اجزاؤه والكبر عبارة عما كثرت اجزاؤه وكذا يستحيل
عليه تعالى الصغر والكبر بمعنى الحسي لانه من خصائص الاجرام قوله او يتصف
بالاغراض في الافعال والاحكام وكذا يستحيل عليه تعالى ذلك لان الغرض هو المصلحة
الباعثة على تحصيل فعل او حكم وذلك على الله تعالى محال لان المصلحة ان كانت
ترجع اليه سبحانه لزم اتصافه بالحوادث اذ لا تحصل الا بعد فعل او حكم حادثين
وقد تقرر استحالة اتصافه بالحوادث وان كانت ترجع الى خلقه لزم احتياجه
في ايصال المنفعة لخلقه الى واسطة وايضا لو لم يوصلها على هذا التقدير
الفاسد لكان ناقصا فان قلت ظاهر كلام المصنف ان المماثلة تحصل
بواحد من هذه الوجوه التي عطفها باو وهي ثمانية او عشرة والذي صدر به
في شرحه ان المثلين هما الامران المتساويان في جميع صفات النفس او في
بعضها او في العرضيات فزيد مثلا انما يماثله من ساواه في الحيوانية والنا
طقية الى اخر كلامه في شرح الكبرى حيث قال كل موجودين تساويا في
صفات النفس فهما مثلان وكل مثلين يلزم استواؤهما في كل ما يجب وما
يستحيل وما يجوز هذا باختصار فيكون ما في المتن مخالفا لما في الشرح وايضا

Copyright © King Saud University